آليات تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الحضرية

Mechanisms for achieving sustainable development in the urban environment

مسيكين جمال الدين [1]*، صاحبي وهيبة[2]

[1] مخبر المجتمع والأسرة، جامعة باتنة 1، Djamaleddine.messikine@univ-batna.dz

[2] مخبر المجتمع والأسرة، جامعة باتنة، sahbi.wahiba@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/10/04 تاريخ القبول: 2024/10/21 تاريخ النشر: 2025/01/31

ملخص:

استحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال السنوات المنصرمة اهتماما عالميا، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات الدولية، فهي تعد مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية الاقتصادية والثروات بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وتعتبر البيئة الحضرية في وقتنا الحاضر رهانا يتسابق الجميع من أجل تحقيقه لتلبية نقائصها من خلال تنمية تضمن لها الارتقاء بجودة الحياة في التجمعات السكانية والاهتمام بالفن المعماري والعمارة والحدائق، بحيث تتوازن المساحات الخضراء مع البيئة المبنية، وتكون هذه المدن متقاربة متمركزة سهلة الاتصال، متجاوبة مع المتغيرات بشكل مرن وسريع، تعتمد على تخطيط عمراني منظم تراعى فيها مختلف الأبعاد البيئية ،الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وكل هذا من أجل تحقيق بيئة حضرية مستدامة.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، الاستدامة، التخطيط الحضري المستدام، البيئة الحضرية.

***Abstract*:**

The topic of sustainable development has acquired a global attention during the past years, for which the summits and international forums were held for it, as it is a basic requirement for achieving justice and fairness in the distribution of fruits and gains of economic development and wealth between present and future generations, and the urban environment in our present time is a bet that everyone is racing to achieve to meet its deficiencies through a development that guarantees the elevation of the quality of life in the population gatherings and interest in architectural art, architecture and gardens, so that the green spaces

* المؤلف المرسل

are balanced with the built environment, and these cities are close convergence, concentrated, easy to communicate, responding to the variables in a flexible and fast way, depends on an organized urban planning in which different dimensions are taken into account environmental, economic, social and health, and all this in order to achieve a sustainable urban environment.
Keywords: *sustainable development, sustainability, sustainable urban planning, urban environment*

1- مقدمة:

يعتبر موضوع التنمية المستدامة من بين المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث ظهر هذا المفهوم ليستحوذ على اهتمام العالم كله، وعقدت من أجله القمم والمنتديات العالمية والتي برزت بوضوح في المؤتمرات ابتداء من مؤتمر ستوكهولم حول التنمية البشرية عام 1972، مرورا بقمة الأرض عام 1992 حول البيئة والتنمية التي صدرت عنها الأجندة 21، وكذا" إعلان ريو" التي حددت فيه المعايير الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، ووصولا إلى قمة جوهانسبورغ الي عقدت في جنوب إفريقيا عام 2002 حول التنمية المستدامة ومؤتمر ريو +20 في مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل سنة 2012.

فخلال هذه الرحلة الطويلة تطور هذا المفهوم، لتتعدد بذلك وجهات نظر المفكرين والباحثين حوله ، فهناك من يعتبر أن التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية وهناك من يعتبرها قضية تنموية بيئية كنموذج بديل، والبعض الآخر اعتبرها قضية مصيرية مستقبلية لأنها تفكر في مستقبل الأجيال القادمة، فهذا المفهوم الجديد يعتبر بأن إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها، وذلك بالعمل على حفظ قاعدة الموارد الطبيعية بل إلى زيادتها، كما يدعو إلى إدماج مفهوم التنمية المستدامة في المشاريع التنموية من خلال المخططات التنموية بغية تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولقد أثارت مسألة التنمية المستدامة جدلا واسعا في مختلف الأوساط، وأضحت الاستدامة مطلبا أساسيا في شتى المجالات، وخاصة في البيئة الحضرية التي تواجه في الآونة الأخيرة تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية كبرى متنوعة المصادر لاسيما في مجال التهيئة والتعمير، خصوصا بعد الخلل الذي لازم البيئة الحضرية من جراء التلوث وضيق الفضاء، وأصبحت بذلك غير قادرة على احتواءه، مما أدى إلى فقدان البيئة الحضرية لتوازنها الوظيفي والبيئي، وترتبط التنمية بالبيئة الحضرية وفق منظور استراتيجي يهدف إلى الربط بين التنمية المستدامة والتخطيط العمراني المنسجم.

ولذا كانت الحاجة إلى الاستدامة العمرانية ضرورية لحل اختلالات ومشاكل البيئة الحضرية القائمة من زيادة في الكثافة السكانية وضيق الفضاء وتدهور المستوى المعيشي للسكان، وكذا تلوث البيئة الحضرية.

وترتبط التنمية المستدامة بالتخطيط العمراني والحضري من حيث أنها تنمية تعطي للبعد الزمني أهمية كبيرة كما أنها تراهن على تخطيط حضري تستند في سياستها على إدراج الأبعاد البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية والصحية في التنمية قصد بلوغ الأهداف الأساسية لها وقصد الرقي بجودة الحياة في البيئة الحضرية واستدامتها لتشمل الأجيال الحالية والمستقبلية.

وقد أجريت دراسات حول هذا الموضوع، ونخص بالذكر ماتناولته الباحثة "بن قداح وسيلة" (2017)، أطروحة دكتوراه: حول التنمية المستدامة في الأوساط الحضرية بولاية الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى التنمية الحضرية المستدامة بتنمية المناطق الحضرية وتحسينها والكشف عن حيثياتها، وإبراز الامكانيات التي تمتلكها مدينة الجزائر سواء من الجانب الطبيعي، البشري، الاقتصادي والاجتماعي ومدى الحفاظ على هذه الطاقات المجالية وتسييرها بطريقة عقلانية والوقوف على مختلف التحديات التي تقف حاجزا أمام استدامتها الحضرية، وأجريت الدراسة سنة 2013، والعينة الممثلة من بعض أحياء مدينة الجزائر.

كما أجرى الباحث "رابح هزيلي" (2017)، أطروحة دكتوراه: دراسة حول التنمية المستدامة والمدينة الجديدة في الجزائر هدفت الدراسة إلى السياسة البيئية في التعمير والتهيئة الحضرية في المدن الجديدة ومعرفة مراحل تطور المدينة العمراني وآثاره البيئية، وكذا محاولة الكشف عن الآليات المتخذة لتفعيل الاستدامة البيئية بالمدينة الجديدة، أجريت الدراسة في المدينة الجديدة علي منجلي بقسنطينة (الجزائر)، سنة 2017، والعينة الممثلة من إحدى الوحدات السكنية بالمدينة.

وفي ضوء ما تم الإشارة إليه تشكل هذه الدراسة محاولة للبحث عن الآليات المتخذة في التنمية المستدامة وما لها من دور في تنمية البيئة الحضرية اقتصاديا اجتماعيا وبيئيا، وقصد الرقي بجودة الحياة فيها واستدامتها لتشمل الأجيال الحالية والمستقبلية.

وبناء على ماتقدم قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى محورين نتناول في المحور الأول التنمية المستدامة في البيئة الحضرية من خلال التخطيط الحضري المستدام، وفي المحور الثاني نتناول آليات معالجة مشاكل البيئة الحضرية وتنميتها، وعلى ضوء ذلك جاءت تساؤلات الدراسة كالتالي:

- **ما هي آليات تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الحضرية ؟**
- **ما هي الآليات التي اتخذت في التخطيط الحضري لخلق بيئة حضرية أكثر تنظيما واستدامتا ؟**
- **ما دور الاستر اتيجيات التي اتخذت لمعالجة وحماية البيئة الحضرية واستدامتها ؟**

2- أهمية الموضوع:

- تكمن أهمية الموضوع في كونه يعالج موضوعا أساسيا يبحث في الآليات التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الحضرية مراعية في ذلك مختلف أبعاد التنمية المستدامة البيئية، الاقتصادية الاجتماعية والبيئية في ظل كثرة مشاكل البيئة الحضرية مثل انتشار التلوث بسبب سوء تسيير النفايات غياب المساحات الخضراء، سوء التخطيط العمراني، الفقر، ... وغيرها.
- الاهتمام المتزايد بموضوع الاستدامة على مستوى الحكومات والمنظمات الدولية وحتى على مستوى المجتمع المدني ويعكس ذلك تنامي الوعي لدى السلطات العمومية والمواطنين وهيئات المجتمع المدني بالتنمية المستدامة للبيئة الحضرية من تخطيط عمراني وتحسين المستوى المعيشي فيها وتحسين التعليم والصحة وغيرها، لأن رقي جودة الحياة في البيئة الحضرية يعد مرآة عاكسة لتطور المجتمعات والدول.
- اعتبارها من أهم المواضيع الآنية التي تتطلب البحث والدراسة.
- أهمية البيئة الحضرية لتعزيز جودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة.

3- أهداف الموضوع:

نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعريف بدور آليات التنمية المستدامة باعتبارها تساهم في تنمية البيئة الحضرية قصد الرقي بجودة الحياة فيها واستدامتها لتشمل الأجيال الحالية والمستقبلية.
- محاولة الكشف عن الآليات المتخذة للاستدامة البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية والصحية للبيئة الحضرية.
- الوقوف على مختلف التحديات والمشاكل التي تقف كحجرة عثرة أمام استدامة البيئة الحضرية.
- إبراز الاستراتيجيات المتخذة في المحافظة على البيئة الحضرية واستدامتها.
- التعريف بالتنمية المستدامة والبيئة الحضرية.

4- الإطار المفاهيمي للدراسة:

4-1-التنمية المستدامة:

عرفت التنمية المستدامة بشكل رسمي لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) من قبل "Gro Harlem Brundtland " وأعتبر أول مصطلح رسمي سنة 1987، حيث عرفت على أنها: تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم.

وهذا التعريف قد ركز على الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، مع دمج كل من الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (WCED, 1987, p. 54)

كما أعطى "تقرير برونتلاند" بعض النقاط الأساسية التي تميز التنمية المستدامة نوجزها كالآتي:

أ- يمتلك الناس بأنفسهم القدرة على تحقيق التنمية المستدامة.

ب- أهمية وضرورة المنظور طويل الأجل، حيث يجب أن تتوفر الموارد الكافية والبيئة الجيدة من أجل الأجيال القادم كذلك.

ت- يجب أن يكون هناك توازن بين الدول الغنية والفقيرة، مع ضرورة توفير الاحتياجات الأساسية للجميع.

ث- يتوجب علينا جميعا، وعلى وجه الخصوص في العالم الغني، تغيير مواقفنا وأساليب حياتنا لصالح التنمية المستدامة المتكيفة بيئيا.

ج- التنمية هي عملية يمكن أن توجه نحو الاستدامة. (Aronsson, 2000, p. 32)

ومنه فالتنمية المستدامة هي عملية تعتمد بدرجة كبيرة على التدرج والشمولية والتكامل بين أبعاد التنمية المختلفة العمرانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ويجب فهم الاستدامة والتواصل وتطبيقهما من خلال مجتمع متغير مفتوح خاصة خلال فترات التحرك نحو العالمية ولكن في نفس الوقت يجب تطبيق التواصل والاستدامة في إطار اقتصاديات وسياسات وثقافات خاصة بكل مجتمع وكذلك الوقت أو الزمن الحادث.

2-4- الاستدامة:

هي عملية توازن بن النواحي العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، بالمجاورة السكنية، وعرفها مؤتمر قمة الأرض عام 1992 ، على أنها تمكين المجتمع الحالي لتجهيز وتهيئة البيئة المناسبة له وللأجيال المستقبلية، والاستدامة يجب أن تتبنى تحقيق احتياجات الحاضر دون التأثير السلبي على احتياجات المستقبل. (برياق، 2023، الصفحات 121-142)

وهي كذلك تحقيق التوافق بين الإنسان والمجتمع وبيئته من خلال الربط بين ثالثة عناصر أساسية : كفاءة استخدام الموارد، والتعامل الأمثل مع الظروف المناخية والجغرافية السائدة والاستجابة للحاجات البشرية المادية والاجتماعية السائدة، مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة. (مايسة، 2023، الصفحات 499-513)

فالاستدامة بشكل عام هي طريقة ومنهج حياة مستمر وديناميكي ومتطور لا يمكن تحقيقها بعد مدة زمنية معينة، بل أساسا هي عملية ونهج سياسي يستدعي الإدارة الرشيدة بمختلف فاعليها لتحقيق أهدافها محاولة توفير أفضل الظروف للإنسان والبيئة الطبيعية حاليا ومستقبلا، بمعنى أنها وسيلة لتنظيم النشاط الإنساني ليصبح المجتمع وأفراده واقتصاده قادرين على تلبية حاجاتهم والتعبير عن طاقاتهم والحفاظ على النظام الحيوي الطبيعي. (هزيلي، 2017، صفحة 69)

3-4- البيئة الحضرية:

هي كل ما يحيط بالإنسان في المنطقة الحضرية من عناصر ومكونات فيزيائية أو ثقافية عملت الطبيعة على تكوينها أو عمل الإنسان مع الطبيعة في إنشائها. (الموسوي و يعقوب، 2006، صفحة 93)

كما يرى" **أبو قرين** " أن المنطقة الحضرية ذات مقومات تمكنها من توفير معيشة معينة وأنماط حياتية متنوعة وهي خليط من الوحدات والتجمعات البشرية حيث يعمل الناس معا من أجل منفعتهم جميعا، كما أنها منطقة ذات كثافة سكانية أعلى من مثيلتها في المناطق المحيطة، ويعمل غالبية سكانها في أنشطة غير زراعية كالصناعة أو التجارة أو الخدمات. (أبو قرين، 2020، صفحة 94)

ويقصد بها كل ما أضافه الإنسان من عناصر أو معطيات بيئية تمثل نتاج تفاعله واستغلاله لموارد بيئته الطبيعية، ويتمثل ذلك في معطيات العمران وطرق النقل والمواصلات وغيرها من معطيات الأنشطة البشرية. (بوعناقة، 2010، صفحة 23)

فهي إحدى وجوه البيئة المشيدة (المعدلة)، وسميت بالبيئة الحضرية تميزا لها عن البيئة الريفية وتعني دراسة العلاقات الموجودة داخل المدينة بين مركباتها، سواء أكانت طبيعية أو غير طبيعية حيوية أو غير حيوية، وتأثيرها على الإنسان والحيوان، ومجال بحثها يضم أربع محاور أساسية:

- المحيط الحيوي الحضري.
- تأثير التلوث على المجتمع الإنساني والنباتي.
- تأثير العوامل غير الحيوية البيئة المشيدة على المجتمعات الإنسانية.
- مناخ الحضري والهيدرولوجية الحضرية. (لعريبي، 2009، صفحة 25)

ومنه فالبيئة الحضرية هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، يتكون من البنايات والطرق والمرافق الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والترفيهية متواجدة في رقعة جغرافية، يجمع هذا الوسط بين الحجم والكثافة واللاتجانس. (بوعناقة، 2010، صفحة 24)

المحور الأول: التنمية المستدامة والتخطيط الحضري المستدام

1- تعريف التنمية المستدامة:

هي عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع، وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها. (خالد، 2007، صفحة 19)

- حسب كل من" **Maurice Strong** و**Ignacy Sachs** " فالتنمية المستدامة : هي المفهوم

الذي يحدد ذاك النوع من التنمية المتكاملة التي تأخذ في الاعتبار القيود الإيكولوجية الطويلة الأجل، فهي تلك التنمية الاجتماعية، الاقتصادية المستدامة إيكولوجيا. (Vaillancourt, 1998, p. 26)

- كما تم تعريفها حسب المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 بأنها: ضرورة انجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية الأجيال الحاضر والمستقبل. (غونتر، 2012، صفحة 6)

- وحسب إحدى الدراسات لـ"**إدوارد باربي**" : فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا . (الشيخ، 2002، صفحة 93)

- ومن خلال جملة التعاريف المقدمة نستنتج ما يلي :
  - تركيز التنمية المستدامة على العنصر الاجتماعي بحيث يمكن للفقراء الحصول بنفس الحظوظ على الموارد التي تسمح لهم بتحقيق التنمية.
  - تدمج التنمية المستدامة عنصر ثاني وهو الأخذ بعين الاعتبار طول الأمد أو ما يسمى بالاستدامة الزمانية.
  - هناك تنسيق جديد بين الإشكاليات العالمية والوطنية، فهناك رؤية موحدة مبنية على عمليات تعاون في عالم يشتد بالتنافسية.
- كما نستنتج من التعاريف أيضا أنه من الضروري وجود نوعان من التضامن:
  - التضامن عبر الزمن : أي بين الأجيال والذي مفاده أنه يتعين الحماية والمحافظة على المصالح المستقبلية لهؤلاء الأجيال.
  - تضامن خاص بالحاضر والذي يتعين من خلاله محاربة الفقر في الوقت الحالي .
- ومن التعاريف أيضا يمكن استخلاص أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة وهي:
  - ضمان النمو الاقتصادي: أي إيصال مستوى الراحة والرفاهية الذي يعيش فيه الشمال حاليا إلى الجنوب والأجيال القادمة أيضا.
  - المحافظة على الموارد الطبيعية الأجيال المستقبل: فلا بد من تطوير حلول معيشية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي تستهلك مواد أولية أقل وكذلك أقل تلويثا.
  - تحقيق التنمية الاجتماعية في كل أنحاء العالم: بحيث يتم توفير احتياجات

الناس من عمل وغذاء تكوين، طاقة ، صحة، المياه الصالحة للشرب والمساعدة. (العايب، 2011، الصفحات 165-194)

2- أبعاد التنمية المستدامة:

تتمثل الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة في:

2- 1- البعد الاقتصادي : تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم.

2- 2- البعد البيئي : يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية، بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

2-3- البعد الاجتماعي : يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي. (مراد، 2010، الصفحات 131-157)

3- أهداف التنمية المستدامة:

يمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة في ثلاثة أهداف رئيسية هي:

3- 1- الاستدامة البشرية: وتهدف إلى تطوير وتعظيم قدرات الإنسان وطاقاته لخدمة نفسه ومجتمعه، وذلك من خلال تحسين الأحوال التعليمية والثقافية والصحية، وإشباع احتياجاته المادية والروحية والمعنوية، وذلك ليكون له دور أفضل في عجلة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فالإنسان هو الطاقة التي تولد التنمية وتحافظ عليها.

3- 2- الاستدامة البيئية: وتهدف إلى الارتقاء بالبيئة وتنميتها وحمايتها وصيانة مكوناتها وعناصرها، وذلك من خلال تعريف الطلاب بمكونات البيئة المحيطة بهم، والتأثيرات البيئية المختلفة على جميع الكائنات الحية، وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية أو إيجابية تنعكس على الحياة، ومن ثم العمل على إيجاد الحلول للتغلب على النواحي السلبية.

3 - 3 – الاستدامة الاقتصادية: وتهدف إلى زيادة الدخل الوطني ورفع مستوى المعيشة، وتقليل التفاوت في الدخول والثروات وبناء الأساس المادي للتقدم من خلال التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة

وشاملة للجميع على جميع المستويات. (بايزيد، 2022، الصفحات 270-290)

4- التخطيط الحضري المستدام:

هو الاستراتيجية التي تتبعها مراكز اتخاذ القرار لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية، بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي للسكان، وأكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية يحدد شكل التنمية المستقبلية ويعرف الاحتياجات ويعمل على تحقيقها، ويحدد مدى قدرة المجتمعات على استمرارية الإنتاج وعلى إعادة إحياء نفسه.

كما يعرف التخطيط الحضري على أنه تدخل الإدارة بأدوات منهجية ووثائق مرجعية لتنظيم استعمال المجال وتحديد الاستعمال لكل منطقة من مناطق المدينة، مع تخصيص الوظيفة لكل منها، لغرض تحقيق التكامل والانسجام بين أجزائها لضمان حسن تسييرها. (هزيلي، 2017، صفحة 103)، فهو تحسين ظروف البيئة الطبيعية بوضع خطة عمل متكاملة الجوانب لمواجهة أحوال وأحداث مرتقبة وتحقيق أهداف معينة في فترة زمنية محددة بحيث تتوفر لهذه الخطة المرونة الكافية لتتناسق مع ديناميكية الحياة ويرتكز التخطيط الحضري على الجوانب الاجتماعية والثقافية للبيئة الحضرية، فهو محاولة لبناء الحياة الاجتماعية بشكل يضمن توازن الشخصية الإنسانية ونموها السليم في مجتمع متكامل، وقادر على تلبية رغبات جميع أفراده وتيسير فرص عمل الحياة بشكل ملائم ومنسجم داخل نظام البيئة الحضرية. (والي، 1983، صفحة 20)

وقد تناول "لويس ممفورد" أهداف التخطيط الحضري ولخصها فيما يلي: أن التخطيط يرتكز على تحقيق التوازن بين عدد سكان المدينة وحجمها ومساحتها الجغرافية وتحديد وظيفتها، وكذا إمكانيات الإطار البيئي للمدينة وحجمها السكاني وتوفير الخدمات التي تفي احتياجات الجماعات والأفراد في المدينة. (محمد علي، 1986، صفحة 39)

كما يرتكز على إقامة نموذج المدينة متعددة النوى، وتستطيع أن تخدم بكفاءة كل الوظائف الاجتماعية حاليا ومستقبلا.

ويهدف التخطيط الحضري في فكر "لويس ممفورد" إلى ربط المدن الفرعية أو ما يسمى بالمدن التوابع بالمدينة الكبيرة ، وتصبح مدن للمدينة الأم وتوفير البيئة المناسبة للاستيطان داخل المدينة بما يضمن الاستمرار والاستقرار للسكان. (قيرة ، تهامي، و دليمي، 2008، صفحة 63)

وإجمالا يمكن الوصول إلى تحديد الأهداف الرئيسية للتخطيط الحضري وتتجلى حسب قراءاتنا فيما يلي:

- تحديد مختلف الخدمات المتنوعة التي يحتاجها المجتمع الحضري لتلبية حاجته الأساسية.
- إعطاء للبعد البيئي أهميته في التخطيط الحضري، وذلك من حيث تقسيم المدينة إلى مناطق سكنية ومساحات خضراء ومتنزهات وغيرها.

- تحديد المناطق السكنية والتجارية والصناعية والربط بينها بشبكة المواصلات التي تسهل التنقل للأفراد داخل الحيز المديني، إضافة إلى ذلك يجب أن تكون هناك علاقات وروابط بين الأجزاء الرئيسية للمدينة مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر البيئية لها.

وإذا كان التخطيط وسيلة علمية ومنتظمة لسلسلة من العمليات لبلوغ أهداف معينة وفق استراتيجية محددة سلفا، فإن عملية التخطيط الناجح للمدينة ينعكس بصورة إيجابية على السكان ويقوم على مجموعة من الأسس أهمها:

4- 1- جهاز التخطيط: والذي يعد من العناصر الضرورية لعملية التخطيط الحضري وتتولى الدولة هذا الجهاز كمؤسسة نظامية تأخذ على عاتقها الإشراف والتنفيذ لمختلف أطوار التخطيط، بمعنى وجود جهاز تخطيطي متخصص.

4- 2 - جمع المعلومات: ويتم جمعها بصورة مستمرة وتحليلها كأساس لتخطيط حضري وعمراني مميز ومستمر وقابل للانجاز .

4- 3 - الأهمية البيئية : بمعنى العمل على ربط الأجزاء الرئيسية للمدينة بالنظر إلى علاقاتها مع المناطق الأخرى، بما يعني الأخذ بعين الاعتبار الأهمية البيئية للمدينة. (والي، 1983، صفحة 183)

4- 4 - العامل الزمني : يعد أساسي في عملية التخطيط، كون أن المشروع يرتبط بتحديد مدة زمنية لإنجازه، ويتطلب الدقة والنوعية في أن واحد. (الشناوي، 1967، صفحة 73)

4- 5 - الغلاف المالي: وتتمثل في التعبئة المالية لإدارة المشروع والذي يحدد الهدف المعين لعملية التخطيط.

4- 6- الغاية أو الهدف: يستند التخطيط الحضري على معرفة أبعاد الهدف المراد تحقيقه قصد تقرير المدخل أو الاتجاه المناسب لبلوغه، وتحديد الحاجات المتوقعة مستقبلا وإيجاد الحلول اللازمة لذلك. (الشناوي، 1967، صفحة 77)

ومن أهم المبادئ التي يقوم عليها التخطيط الحضري نجد:

أ- الدقة : وتتطلب التأكد من صحة المعلومات من كافة المعطيات المادية والبشرية، والأخذ بمبدأ الأساليب الرياضية والإحصائية المستخدمة وتحليلها وإعطاء التقديرات المستقبلية. (والي، 1983، صفحة 24)

ب- الواقعية : ضرورة ابتعاد التخطيط العمراني الحضري عما يصعب انجازه، وصياغة الأهداف في حدود الإمكانيات، كما تكون معبرة عن حاجة المجتمع بشكل يضمن الانسجام والتكامل داخل الحيز الحضري.

ت- الشمولية والتكاملية: ضرورة النظرة الشاملة والتكاملية لتخطيط المدينة ومن كافة جوانبها بغرض الابتعاد عن النظرة الجزئية في العمل التخطيطي، وذلك باعتماد قاعدة الشمول والتكامل، كون أن الخطة التنموية الشاملة تعتمد مبدأ التكامل في تنفيذ مراحلها

التخطيطية المختلفة سواء ارتبط بالإعداد النظري للخطة أو في مجال تنفيذ البرامج والمشاريع عمليا.

ث- الأولوية والمرونة: بمعنى ترتيب المشاكل والاحتياجات حسب الأهمية، وبالتالي فالأولوية الواجب اتخاذها في عملية التخطيط تكون استنادا للمعطيات المادية والبشرية الموجودة، والغرض تحقيق نوع من التوازن بين الجوانب المادية والطبيعة الاجتماعية التي يقوم عليها نسق البناء الاجتماعي للمدينة، واعتماد مبدأ المرونة في التعامل مع المتغيرات، كون أن التخطيط الحضري يتكيف مع الظروف المستجدة لمواجهة الحاجات الجديدة والاحتمالات التي يتوقع ظهورها في المستقبل. (والي، 1983، صفحة 25)

وعلى الرغم من الجهود التي بدلت لوضع تصور شامل لإقامة العمران والتجمعات وفق مخططات وقواعد متنوعة، إلا أن أهم ما يصادف الحياة الحضرية والمدينة بشكل عام، نجد في المقام الأول مشكلة التلوث بمختلف أنواعها، ولذا كانت الضرورة إلى تخطيط عمراني وحضري مستديم يؤسس لمدينة المستقبل.

5- الحراك الحضري:

يعتمد التخطيط الحضري المستدام على استخدام وسائل النقل العامة والصديقة للبيئة كالحافلات الكهربائية والدراجات الهوائية لغرض التقليل من التلوث البيئي الصادر عن استخدام السيارات الخاصة كما يخفف أيضا من الازدحام المروري والمواصلات.

والتخطيط العمراني والحضري المستدام ينطلق في البداية من فكرة التصميم العام للموقع والأخذ في الحسبان تخفيض مسافات التنقل بين المباني السكنية والمراكز الخدمية، وكذا تأمين ممرات المشاة من خلال فصلها عن الطرق المخصصة للسيارات، وإضافة تخصيص طرق خاصة للدراجات الهوائية، مما يخلق نمط متنوع من وسائل النقل تسهل عملية التنقل داخل المدينة ويضمن السيرورة للتخطيط الحضري السليم، وبالتالي فالنقل والربط الطرقي يجب دراسته أثناء وضع المخططات التنظيمية للوصول إلى التخطيط العمراني المستدام.

كما يستند التخطيط العمراني المستدام على جعل المدينة المستدامة قبلة للسياحة والمال والأعمال، مما يفرض أسلوب لتطوير شبكتها الطرقية، من خلال إنشاء مداخل رئيسية واسعة تسهل عملية الدخول والخروج، فالاستدامة تؤمن بمبدأ فاعلية الحراك الحضري والتي تعد من أهم الأسس التي يقوم عليها التخطيط العمراني المستديم أثناء وضع المخططات التنظيمية.

ويعد النقل والتنقل عاملان محوريان في استدامة المدن الجديدة، على اعتبار أن النقل المستدام يعزز النمو الاقتصادي، كما يساهم في تسهيل عملية التنقل، هذا ما يشجع على التكامل والتوازن الاقتصادي والبيئي ، ولذا فالوصول إلى وسائل نقل سليمة بيئيا وآمنة وميسورة

ستعزز العدالة الاجتماعية وقدرة المدينة واعتمادها على شبكات للنقل المتعدد للوسائل، لاسيما النقل العام الجماعي. (ادريخ، 2005، صفحة 19)

فالأخذ بالنهج التكاملي في المدينة انطلاقا من تطوير شبكة النقل المتنوعة، سيعزز بذلك دورها التنموي المستدام، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي، فالاستدامة في المدينة الجديدة تنطلق من فكرة توفير شبكة نقل متنوعة تعتمد الطاقة الأقل تلويثا للبيئة الحضرية.

- إنشاء ممرات للمشاة قصد تخفيف الضغط على الطرقات،كون أن التنمية المستدامة تعتمد التشجيع على التنقل دون استعمال الوسائل المزودة بالمحركات ويتطلب ذلك تعزيز البني التحتية التي يستعملها الراجلون والمارة.
- إنشاء ممرات خاصة بالدراجات الهوائية لتمكين جميع السكان من التسوق بأقل تكلفة وأقل تلويثا للبيئة.

5- 1 - التجانس في الأحياء:أحياء مختلطة: مرت تجارب الدول في توطين السكان داخل المدن بطرق مختلفة، مما أدى إلى خلق هوة بين أفراد المجتمع وبروز فكرة الطبقية، ولكن سرعان ما تداركت مسألة التفاعل الاجتماعي لضبط سيرورة المجتمع واحتواء مشكلة الصراع الطبقي، ويبرز ذلك انطلاقا من استراتيجية التخطيط الحديث الذي يستند على جعل المجتمع كتلة واحدة، تتأثر وتتفاعل فيما بينها على كل المستويات وتكتمل استدامة التخطيط العمراني والحضري للمدن الجديدة، من خلال تشكيل بنية اجتماعية مختلطة ترتبط بالثقافة من جهة والبنية الطبقية للمجتمع من جهة أخرى، بمعنى الاجتماع الإنساني المتعدد الثقافات، وكذا الاختلاف الطبقي لتحقيق التوازن المرغوب فيه، وتكمن هذه النظرة في خلق ديناميكية تسمح بتمكين السكان بمختلف أنماطهم المعيشية من الاندماج عن طريق علاقات التأثير والتأثر، كما تسمح بتجنب الصدامات التي تقع بين الحين والآخر، خاصة وأن التجربة بينت أن العنف داخل الأحياء يرجع إلى السياسة الارتجالية للإسكان والتي جمعت بين سكان من نفس الطبقة وانجر عنها انتشار الجريمة بمختلف أنواعها والأمثلة كثيرة في مدننا الجديدة، وبالتالي فالاستدامة تقتضي خلق فضاء مشترك يشمل جميع أطياف المجتمع لتجنب سلبيات المدن القديمة، ويعكس بذلك صورة المدينة الجديدة من خلال التفاعل القائم على التكامل الوظيفي على مستوى الأحياء، يكون لها الأثر الإيجابي للمجتمع الحالي والمجتمع القادم.

5 - 2- تحدد موقع المساحات الخضراء والفضاءات المفتوحة : لم يكن التخطط الحضري أخذ في الحسبان موقع المناطق الخضراء والفضاءات في إنشاء التجمعات العمرانية الجديدة، وكانت النتيجة خلق تجمعات سكنية إسمنتية متراصة استغلت فيها حتى الفضاءات الحضرة الصغيرة لغرض البناء والتجارة، فهي تعبير عن غياب نظرة شاملة لمفهوم التخطط الحضري المستديم ،

الذي يستند إلى التخطط القبلي للمشروع وبمشاركة واسعة لجمع الفاعلين في المدان والمجتمع المدني، ولذا أصبح التخطط للمدينة المستدامة يشترط البعد البيئي لها من خلال تحديد موقع المساحات الخضراء والمتنزهات أو الفضاءات العمومية لرسم بدقة المدينة الجديدة بمختلف هياكلها وكياناتها، فمن الضروري وضع استراتيجية تهدف إلى صنع القرار التخطيطي الصحيح قبل الشروع في المخططات التنظيمية.

وتعد المناطق الخضراء المفتوحة والحدائق الرئة التي تساعد على تلطيف المناخ وتعزيز التنوع الحيوي والراحة العامة وفرص المتعة والرفاهية، وتشكل بالتالي نقاط جدب عمرانية. (مصطفى، 2006، صفحة 508)

5- 3- الطاقة البديلة: يتفق الخبراء في الميدان أن الطاقة نوعين متجددة وغير متجددة، ولذا أصبحت الحاجة إلى استغلال الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية المائية الحرارية، ريحية هيدروجينية بيولوجية.

وتعد الطاقة حاليا من الضوابط الاستراتيجية الفاعلة، انطلاقا من الاستعمال التام للآلة بكل صورها ولا تقل أهميتها عن الأمن الغذائي، ويتجسد ذلك في مدى قدرة الدولة على توفير مصادرها بصورة متواترة ومتواصلة لتحقيق الاستدامة في المحيط الحضري، وبالتالي ضرورة اندماج وتكامل الطاقة مع تخطيط استعمالات الأراضي.

والطاقة أحد المدخلات الرئيسية اللازمة للإنتاج وتقديمها بطرق مأمونة وبأسعار معقولة، تراعي في ذلك الفئة غير القادرة على دفع تكاليف هذه الخدمات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقديمها على نحو سليم اقتصاديا وبطريقة مقبولة اجتماعيا وبيئيا، ويتجسد ذلك من خلال تنفيذ سياسات واستراتيجيات تشجع على اعتماد الطاقة المتجددة والاستفادة من خدماتها بهدف مد شبكة الكهرباء والتدفئة المستدامة وغيرهما. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2012، صفحة 32)

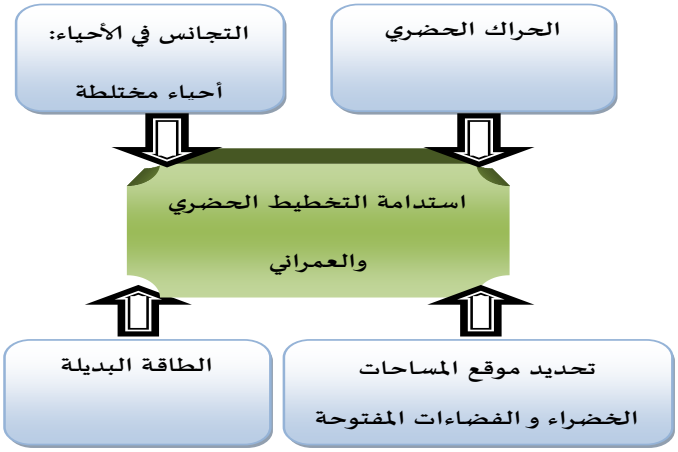
فالطاقة المتجددة والتكنولوجيا الأنظف ضروريين لتحقيق استدامة المدن وتبرز من خلال اتخاذ تدابير تضمن كفاءة استخدام الطاقة في التخطيط الحضري والمباني والنقل.

فمن المنظور الاقتصادي، نجد أن الطاقة البديلة غير مكلفة، وبالتالي تمكن الجميع من الاستفادة من خدماتها خاصة منهم الفقراء، وهذا ما تنشده التنمية المستدامة، إضافة إلى أنها تعالج ظاهرة تغير المناخ كما تضمن السلامة الصحية لسكان المدن.

وبذلك فالطاقة المتجددة مطلب ضروري لتحقيق استدامة العمران والتخطيط الحضري والعمراني الحديث وتفعيله ميدانيا يمكن المجتمع الجديد من تحقيق تنمية طويلة الأمد على مختلف المستويات، لاسيما منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.

إن استدامة التخطيط الحضري والعمراني يقتضي توفير النقل والطاقة المستدامين وإنشاء

وتفعيل مواقع خاصة بالمساحات الخضراء والفضاءات كمتنفس للسكان، وبالتالي التمكين للمجتمع الجديد للعيش في بيئة حضرية أكثر تطورا واستدامة، ولتحقيق التنمية العمرانية المستدامة يتطلب بذل جهود مضنية خاصة من قبل أطر مختصة ومؤهلة وفاعلة في المجال للوصول إلى عمران مستدام وناجح والتمكين للمجتمع الجديد، ومنه نتوصل إلى الشكل التالي:



المصدر: الباحث

6- التمكين المستدام ودور المجتمع في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة:

نعني به تمكين المجتمع في منظومة التنمية الحضرية، أي إتاحة الفرصة للمجتمع بالقيام بدور فعال في جميع مراحل التنمية في الجوانب العمرانية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك من حيث اتخاذ القرار التخطيط، التنفيذ، المتابعة والتقييم.

ويعتبر التمكين المستدام مدخل لتنمية المجتمعات العمرانية بهدف تحقيق التنمية الحضرية المستدامة وبالتالي فهو يحدد الأطر والآليات اللازمة لدخول المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية الحضرية مع مراعاة البعد عن التدهور العمراني للبيئة العمرانية، ومنه فإن التمكين المستدام هو تفويض السلطة للمجتمع لكي ينمى نفسه بنفسه، ويستطيع أن يواصل أمور التنمية وأن يكون متفهما لكل جوانبه. (بن قداح، 2017، صفحة 58)

6-1- أسس ومعايير عملية التمكين المستدام:

6-1-1- معايير الاستدامة والتواصل: تؤكد عملية التمكين المستدام على أهمية تحقيق كامل الاستدامة وذلك من خلال تناول عملية التنمية من منظور شامل على أساس أن الاستدامة هي عملية توازن بين الجوانب العمرانية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية.

6-1-2- الأسس الحضرية: وهي كل ما يختص بالبيئة الحضرية من (خدمات، طرق، فراغات حضرية، ومباني ووحدات سكنية)، وتتحقق التنمية الحضرية المستدامة عن طريق تأكيد مسؤولية المجتمع تجاه بيئته الحضرية، بالإضافة إلى أنه يجب تحديد الحيز الحضري الذي يطبق

عليه منهج التمكين.

6-1-3- الأسس الإدارية: وتختص بعمليات منح السلطة وبناء القدرات والتدريب على عمليات الإدارة والمتابعة، مع أهمية تمكين السكان من القيام بدور فعال في صنع واتخاذ القرارات الخاصة ببيئتهم وتطوير النظام الإداري للبرامج التنموية بتعميق اللامركزية.

6 - 1 -4- الأسس الاقتصادية: تهتم بالعلاقة بين الإمكانات والاحتياجات، وتؤكد أهمية إمكانات المستعمل في مواجهة تكلفة المسكن.

6-1 – 5- الأسس الاجتماعية: تهتم بالجوانب المتعلقة بالسكان أنفسهم ومتطلباتهم واحتياجاتهم الاجتماعية، وذلك بتمكين المجتمع من التعرف على احتياجاته، لأن المجتمع هو الأقدر على التعرف على احتياجاته ومتطلباته. (بن قداح، 2017، الصفحات 59-60)

وتحقيق مشاركة المجتمع في تنمية البيئة الحضرية يرتبط بشكل أساسي بمدى توفير الجو الديمقراطي والذي يعني المشاركة وممارسة حق الاختيار والتعبير، والهدف منها هو كفالة الحق في المشاركة الفعالة والحقيقية من جانب أفراد المجتمع في إدارة شؤونه وفي كل المجالات، وعلى جميع المستويات لتقرير الأوضاع التي تحقق مصالحهم وأهدافهم، ولأجل توسيع المشاركة وتفعيلها يتطلب تعزيز الحوار البناء مع المسؤولين والحكومات، من أجل تشجيع اللامركزية وتشجيع مشاركتهم في تحديد الاحتياجات وبالوسائل الملائمة لإشباع هذه الاحتياجات وبذلك تحديد المعالم الرئيسية للمستقبل، وتستند عملية التخطيط لإقامة التجمعات الحضرية والمدن إلى أهمية ودور المجتمع المدني والفاعلين، بمعنى السماح بمشاركة واسعة واستشارة كل الأطراف الفاعلة في العملية التخطيطية، وتتجلى هذه المشاركة بداية بتحديد أولويات وأهداف واضحة قابلة للانجاز، والنظر بطريقة محكمة أن التنمية المستدامة هي مسلسل للتخطيط الاستراتيجي ذو طابع تشاركي ومتجدد يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية في البيئة الحضرية، بشكل متوازن ومتناسق ومندمج على جميع المستويات، وبالتالي فالمشاركة الفعلية للمجتمع المدني تعمل على تحديد الرؤية المستقبلية لتخطيط المدينة. (نوزاد، 2006، الصفحات 102-129)

المحور الثاني: آليات معالجة مشاكل البيئة الحضرية وتنميتها:

إن المشاكل التي طرحت على مستوى البيئة الحضرية كانت اهتمام الباحثين وصناع القرار لتفادي مشكلات أكبر قد يكون لها الأثر على الحياة بالمدينة مستقبلا ،و لذا كان الاهتمام منصبا على إقامة المدينة الخضراء بكل المقاييس، خاصة وأن المدن القديمة أضحت غير قادرة على حل المشاكل التي لازمت الإنسان الحضري طيلة فترة طويلة ،فالدعوة إلى بناء مستوطنات جديدة يستدعي التفكير بطريقة جدية وعلمية لإيجاد الحلول وتجاوز مشاكل المدن القائمة، ومن بين الاستراتيجيات التي اتخذت لاستدامة البيئة الحضرية نجد مايلي :

1- نظام تسيير النفايات : التدوير والرسكلة :

تقاس الدول والأمم بمدى قدرتها على التحكم في حل مشكل النفايات، وما تجدر الإشارة إليه، أن النفايات نوعان: خطرة ومضرة وغير مضرة، فالأولى تشتمل مكوناتها على مركبات معدنية أو إشعاعية كما تتولد من الصناعة ولها الخطر المباشر على صحة الإنسان والحيوان والنبات.

بينما الثانية لا يصاحب وجودها مشكلات بيئية خطيرة ومن السهل التخلص منها وعادة ما ترتبط بالتجمعات الحضرية، وعرف المشرع الجزائري النفايات المنزلية: بأنها كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة الناتجة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية.. وغيرها. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2001، صفحة 10)

فالنفايات هي المواد أو الأجسام المتعلقة بمختلف أوجه النشاط الإنساني وتشمل النفايات البلدية والصناعية والنفايات الخطرة والطبية، ومسؤولية النفايات وتراكمها بالبيئة الحضرية يعود بالدرجة الأولى إلى الدولة أو البلدية تحديدا، باعتبارها النواة الأولى للدولة، وتتولى رفعها وتحويلها في إطار التشريعات المعمول بها، ثم يأتي دور المجتمع المدني، والذي يعد المتسبب الأول في رمي هذه النفايات.

وللتخلص منها يقتضي أمرين :

أولها : دور الدولة في إحداث التقنية التي تساعد على تقليل حجم النفايات من خلال عملية إعادة التدوير والتوصل إلى تقنية أقل تلويثا للبيئة، وكذا فرض غرامات مالية على كل من يتسبب في تلويث البيئة والمحيط الحضري، وبالموازاة مكافأة المؤسسات التي تقلل وتضبط نفاياتها. (خالد، 2007، صفحة 73)

ثانيها : نشر الثقافة البيئية داخل الحيز الحضري، من خلال التوعية بالدور المنوط بالفرد والجماعة في حماية البيئة الحضرية من الملوثات، وذلك عن طريق المشاركة في حملات التطوع وغرس مفهوم المسؤولية الجماعية لدى الفرد، والعمل على ترسيخها ونشر الثقافة البيئية والالتزام بها عمليا لتحقيق التنمية المستدامة.

وما يمكن الإشارة إليه، أن القمامة ليست نفايات يتم التخلص منها فحسب، بل هي مورد طبيعي يضم مواد عضوية وغير عضوية، حيث يمكن تدويرها وإعادة استخدامها للاستفادة منها خاصة في إنتاج السماد العضوي، كما يمكن استخدامها كمصدر للوقود وغيره، فالقمامة مادة أولية وجدت في المكان الخاطئ في الوقت الخاطئ ويمكن الاستفادة منها بوضعها في المكان المناسب وفي الوقت المناسب. (طلبه، 2006، صفحة 557)

و عليه، فالنفايات هي مسؤولية الدولة والمجتمع معا، وعلى الرغم الجهود المبذولة في هذا المجال انطلاقا من القوانين البيئية التي تلزم المتسبب في التلوث بدفع الضريبة، إلا أن هناك عدة تجاوزات بشأن البيئة والمحيط الحضري مازالت قائمة، ولذا يجب التعامل مع المشكلة بمرونة

تتضح من خلال :

- التوعية المجتمعية بخطورة النفايات سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.
- الالتزام بتطبيق القوانين البيئية والأخذ بمبدأ الملوث يدفع.
- إدخال مفهوم تثمين النفايات إلى ثقافة المواطن.
- إدراج برامج التربية البيئية في المنظومة التربوية لغرض التكوين.

كما أن التسيير المستدام للنفايات المنزلية يتطلب الأخذ باستراتيجية خلق موارد جديدة للثروة عن طريق تصنيع سلع جديدة تكون موادها الأولية عبارة عن نفايات منزلية مرسكلة، تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، ولذا يقتضي الأخذ بمبدأ التثمين وخلق ثروة جديدة قابلة للاستعمال أو الحصول على الطاقة من هذا التثمين.

وكذا تبني مبدأ تنظيم عمليات تسيير النفايات والاستغلال المستدام لها وعدم تعريض صحة الإنسان والحيوان لأي شكل من أشكال الخطر.

وضرورة الإعلام والتحسيس بخطر النفايات المضرة بالصحة العمومية والبيئة، وكذا تحديد أهم التدابير اللازمة للوقاية من هذه الأخطار.

وبالتالي فهي تستند على مبدأ الحق في المعلومة الخاصة بخطورة النفايات والتي تتولى البلدية المكلفة بوضع جهاز دائم. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2001، الصفحات 11-14)، كون أن المسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق البلدية، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2011، صفحة 9)، إضافة إلى مسؤوليتها في جمع ونقل ومعالجة النفايات وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2011، صفحة 19)

ونظرا لتفاقم مشكلة النفايات المنزلية والذي كان لها الأثر السلبي والخطير على الصحة العامة والبيئة ولضمان تطبيق المخططات المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، عمدت الدولة الجزائرية إلى إعداد برنامج وطني لتسيير للنفايات الحضرية والصلبة كأولوية والذي يرتكز على دراسة وسائل وكيفيات لتسيير النفايات على مستوى المدن، وكذا تشخيص وفحص المنظومة المتواجدة وإعداد تصور لخطط جديدة لتسير النفايات، والتخلص منها ضمن مراكز الردم التقني مع دراسة التأثير على البيئة واختيار المواقع المناسبة للمعالجة، والأخذ بمبدأ تثمين النفايات من خلال تحسين الإطار المعيشي وحماية الصحة العمومية، وخلق فرص عمل دائمة من خلال تدوير النفايات.

ورغم ذلك تبقى النفايات من مشاكل العصر والتي تسبب بين اللحظة والأخرى مشكلة تلوث البيئة الحضرية، وتظهر من خلال انتشار الأمراض وعدم الرضا.

2 - الأحزمة والأماكن الخضراء:

للمساحات الخضراء أهمية كبيرة تكمن في انعكاسها الإيجابي على الوسط الحضري، وبالتالي

تساهم في توفير الراحة والهدوء النفسي لسكان المدن، وتضفي لمسات جمالية على البنايات المختلفة، إضافة إلى أنها تعمل على تلطيف الجو وتنقية الهواء والتخفيف من الضوضاء، وترقية أذواق المواطنين وتعزز الثقافة البيئية كما تحمي المناطق المعرضة للانزلاق والانجراف، وتعد الحدائق والمساحات المفتوحة الرئة التي تعمل على تلطيف المناخ وتعزيز التنوع الحيوي والراحة العامة وفرص المتعة والرفاهية، حيث تصمم بالشكل الملائم لمختلف الأعمار والفئات الاجتماعية. (هزيلي، 2017، صفحة 122)

ولذا رأى المختصين بأن الحدائق العامة والغطاء الأخضر أصبح جزءا لا يتجزأ من التخطيط الحضري للمدن، إذ تشكل تصميما بيئيا كون أنها مساحات محددة من الأرض مزروعة بصورة طبيعية بمختلف أنواع النباتات والأزهار، وتكون دائما مهيأة لاستقبال الناس لغرض التنزه أو الجلوس، وبالتالي وضعها يتطلب دراسة مساحات وأماكن محددة وواضحة تتزامن مع تصميم الموقع، ولها دور كبير في التحكم في عناصر المنظومة المناخية،كون أنها تضمن الاستفادة المثلى للحد من التأثيرات المناخية في التجمعات السكانية.

3- الأشجاركجزء من النسيج الحضري:

إن الاهتمام بدراسة الأثر البيئي للنبات في التصميم العمراني له الأثر البارز في إعطاء الشكل العمراني المميز على المستوى الحضري، ويمكن أن نتصور مستقبل المدينة إذا حرص كل معماري على تصميم أبنية بيئية وأتقن توزيع النباتات حولها لتحقيق الاستفادة القصوى من الطاقة الطبيعية وتوفير الراحة المناخية للسكان.

إن النباتات تلعب دوار هاما على مستوى النسيج الحضري، وتربط بين أجزاء المدينة ومكوناتها، وتستخدم الأشجار متوسطة الحجم لحجب الرؤيا وتلطيف الجو بالمدينة، أما الغطاء النباتي الأرضي فإنه يعمل على تلطيف حرارة الهواء وثبات التربة ومنع انجرافها، ولذا نرى بضرورة العمل على توفير مناطق مظللة ومناطق جذب على طول ممرات المشاة أو طرق الدراجات الهوائية، وزرع الحواجز النباتية مجاورة لممرات السيارات للتقليل من الضوضاء وانعكاسات الضوء الحادة.

إن مسألة النسيج الحضري يتطلب أساسا اختيار النبات المناسب وتحديد موقعه على المستوى الطوبوغرافي للحيز الحضري، فالمدينة الخضراء تتطلب دراسة مسبقة لعملية تشجير الشوارع وأجزاء المدينة لتحديد دور المدينة على المستوى الجمالي لها وتحقيق الراحة للإنسان.

4 - الاهتمام بنظام الشوارع وشكل العمران:

إذا كانت المدينة هي مجتمع مستقر يتميز بالكثافة وتتنوع أنشطة سكانه الاقتصادية والإدارية والخدماتية وبالتالي فهي متغير في الحجم والشكل والوظيفة وتكون على مستوى من التحضر والتنظيم، وشكلها وتخطيطها يؤثر بشكل كبير في شوارع المدن التي تتخذ أشكالا متعددة، تختلف تبعا لأنماط النقل المستخدمة في المدينة.

ولذا كان الاهتمام بنظام الشـوارع أمرا ملزما لتحقيق التنمية والفعالية ، وتؤثر في تشـكيل المدينة وأدائها لوظيفتها، تبعا لطبيعة الشارع وقدرته على خدمة الاستعمالات المستخدمة للأراضي، حيث أنه كلما كانت شبكات الشوارع جديدة تزيد كفاءة الأنشطة والفعالية وتحقق سهولة الحركة والتنقل، وترسم بدقة معالم المدينة المستدامة، وتصنف الشوارع مورفولوجيا إلى :

4 - 1- شـوارع سـريعة: هدفها تسـهيل حركة المرور الكبيرة وتربط المدينة بالطرق الخارجية وتخلو من التقاطعات والإشارات الضوئية.

4-2- شـوارع رئيسـية: تعمل على خدمة المرور بالإضـافة إلى خدمة الأرض المحيطة بها، وتكون أقل من الشوارع السريعة.

4 - 3- الشـوارع المجمعة: تجمع المرور وتنقله إلى الشـوارع الرئيسـية وتكاد تكون مخصـصـة لخدمة قطاعات المدينة وأحيائها السكنية.

4- 4- الشوارع المحلية: وتمتد إلى الوحدات السكنية مباشرة. (ادريخ، 2005، صفحة 18)

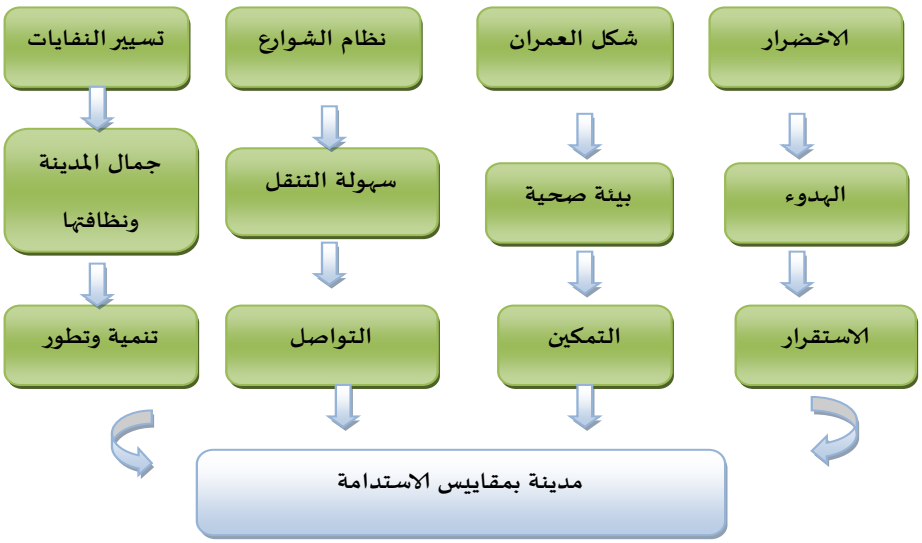
بينما وظيفيا تصنف الشوارع إلى:

4- 5 - شوارع سكنية: وترتبط بتوزيع استعمالات الأرض المخصصة للإسكان.

4- 6 - شوارع تجارية: ويميزها الازدحام كون أنها مركز جذب للتسوق.

4-7- شوارع صناعية: وهي شوارع تحيط بالمناطق الصناعية وتستعمل لنقل العمال والبضائع وغيرها .

4- 8 - شـوارع ترفيهية: وهي شـوارع تكون محايدة للمناطق الخضـراء والآثار وتخدم أغراض ترفيهية بالدرجة الأولى. (ادريخ، 2005، صفحة 19)، ونصل إلى صياغة هذه المعادلة:



المصدر: الباحث

خاتمة:

أصبحت الاستدامة مطلبا استراتيجيا يشمل مختلف مناحي الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية والعمرانية، وقد تبنت مختلف الدول مبادئ التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأصبحت بذلك المرجع الأساسي لتنفيذ المشاريع وتقييمها، ومن بين المشاريع التي نالت اهتمام المفكرين وصناع القرار هو كيفية استغلال الأرض بصورة نموذجية لبناء تجمعات سكانية حضرية باعتبارها الحاضن الأول للمجتمع البشري، نجم عنه ما يعرف بالاستدامة الحضرية والعمرانية ، وكان لزاما على الدول والحكومات التدخل لتجسيد الرؤية التي تحل المشاكل الحضرية كتسيير النفايات، النقل الحضري وتحديد مستويات التلوث وطبيعتها، المساحات الخضراء، الفضاءات العمومية، إضافة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتحسين المستوى المعيشي للسكان، التعليم، الصحة..وغيرها، وذلك بالبحث عن كيفية التحكم في تسيير كل العناصر التي ترتكز عليها حياة السكان بالبيئة الحضرية، ولذا انصب التخطيط الحضري حديثا على الإيفاء بالالتزامات التخطيطية وأداء دورها التنموي تجاه تحقيق رفاهية سكان الحضر دون الإضرار بمستقبل الأجيال اللاحقة، وكذا القدرة على تسيير المجالات الحضرية بشكل يسمح بالحفاظ على نمط حياة حضرية راقية ويقلل من استنزاف الموارد غير المتجددة، وكل هذا من أجل تحقيق بيئة حضرية مستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تطوير وتعظيم قدرات الإنسان وطاقاته لخدمة نفسه ومجتمعه من خلال تحسين الأحوال التعليمية والثقافية والصحية، وإشباع احتياجاته المادية والروحية والمعنوية، وذلك ليكون له دور أفضل في عجلة الحياة الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، فالإنسان هو الطاقة التي تولد التنمية وتحافظ عليها وذلك بتوفير احتياجات الناس من عمل وغذاء، تكوين، طاقة، صحة، المياه الصالحة للشرب ..وغيرها.
- استدامة البيئة الحضرية يقتضي توفير النقل والطاقة المستدامين، فالنقل المستدام يعزز النمو الاقتصادي ويساهم في تسهيل عملية التنقل ويشجع على التكامل والتوازن الاقتصادي والبيئي، إضافة للوصول إلى وسائل نقل سليمة بيئيا وآمنة وميسورة ستعزز العدالة الاجتماعية وقدرة المدينة واعتمادها على شبكات للنقل المتعدد للوسائل، لاسيما النقل العام الجماعي، والطاقة المتجددة والتكنولوجيا الأنظف ضروريين لتحقيق استدامة المدن وتبرز من خلال اتخاذ تدابير تضمن كفاءة استخدام الطاقة في التخطيط الحضري والمباني والنقل.
- يستند التخطيط الحضري المستدام على جعل المدينة المستدامة قبلة للسياحة والمال والأعمال، مما يفرض أسلوب لتطوير شبكتها الطرقية.
- أهمية مشاركة المجتمع المدني والفاعلين في تنمية البيئة الحضرية بمشاركة فعالة وحقيقية في

إدارة شؤونه في كل المجالات، لتحقيق مصالحهم وأهدافهم ويأتي ذلك بتعزيز الحوار البناء مع المسؤولين والحكومات والذي يساهم في تحديد الاحتياجات وبالوسائل الملائمة، وتتم هذه المشاركة في العملية التخطيطية بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية في البيئة الحضرية، فالمشاركة الفعلية للمجتمع المدني تعمل على تحديد الرؤية المستقبلية لتخطيط المدينة.

- اتخاذ استراتيجيات لاستدامة البيئة الحضرية كنظام تسيير النفايات من خلال إحداث تقنيات تساعد على تقليل حجم النفايات عملية إعادة التدوير وللتقليل من تلوث للبيئة.
- ضرورة الإعلام والتحسيس بخطر النفايات المضرة بالصحة العمومية والبيئة، وكذا تحديد أهم التدابير اللازمة للوقاية من هذه الأخطار.
- نشر الثقافة البيئية داخل الحيز الحضري، من خلال التوعية بالدور المنوط بالفرد والجماعة في حماية البيئة الحضرية من الملوثات، عن طريق المشاركة في حملات التطوع وغرس مفهوم المسؤولية الجماعية لدى الفرد، والعمل على ترسيخها ونشر الثقافة البيئية والالتزام بها عمليا لتحقيق التنمية المستدامة.
- إدراج برامج التربية البيئية في المنظومة التربوية لغرض التكوين.
- الاهتمام بإنشاء وتفعيل مواقع خاصة بالمساحات الخضراء والفضاءات كمتنفس للسكان، إضافة إلى تشجير الشوارع وأجزاء المدينة لتحديد دور المدينة على المستوى الجمالي لها، وبالتالي تمكين المجتمع الحضري من العيش في بيئة حضرية أكثر تطورا واستدامة.
- الاهتمام بنظام الشوارع أمرا ملزما لتحقيق التنمية والفعالية، وتؤثر في تشكيل المدينة وأدائها لوظيفتها تبعا لطبيعة الشارع وقدرته على خدمة الاستعمالات المستخدمة للأراضي، فكلما كانت شبكات الشوارع جديدة تزيد كفاءة الأنشطة والفعالية وتحقق سهولة الحركة والتنقل، وترسم بدقة معالم المدينة المستدامة.

قائمة المراجع العربية :

- أحمد الفار مايسة. (2023). معايير الإستدامة وأثرها في تصميم النحت المعاصر. *مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، 8*(39)، الصفحات 499-513.
- إسماعيل قيرة ، إبراهيم تهامي، وعبد الحميد دليمي. (2008). *التخطيط والتنمية الحضرية*. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2001). القانون رقم 01-19 المؤرخ في2001/12/12 المتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات. العدد77. (المادة الثالثة، المحرر) الجزائر: الجريدة الرسمية.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2011). قانون رقم 10-11مؤرخ في 20 رجب 1432الموافق 22يونيو 2011المتعلق بالبلدية. *(37)*. الجريدة الرسمية.

- الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2012). التنمية المستدامة. *البند 19 من جدول الأعمال، الوثيقة الختامية للمؤتمر 20-22 أوت*. ريو دي جانيرو: الأمم المتحدة.
- رابح هزيلي. (2017). التنمية المستدامة والمدينة الجديدة في الجزائر- دراسة ميدانية: المدينة الجديدة علي منجلي قسنطينة(رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الإجتماع تخصص بيئة). قسم علم الإجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسنطينة : جامعة عبد الحميد مهري.
- سفيان بوعناقة. (2010). الحدائق العامة في البيئة الحضرية ، دراسة ميدانية في حديقة بشير بن ناصر (رسالة ماجستير في علم اجتماع البيئة). قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسنطينة: جامعة منتوري.
- صالح لعريبي. (2009). البيئة الحضرية داخل الأنسجة العمرانية العتيقة والتنمية المستدامة- حالة قسنطينة- (رسالة ماجستير). معهد تسيير التقنيات الحضرية، المسيلة: جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- عبد الرحمان الهيتي نوزاد. (2006). التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية. *مجلة شؤون عربية*(125)، الصفحات 102-129.
- عبد الرحمن العايب. (2011). وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*(11)، الصفحات 165-194.
- علي بايزيد. (2022). التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، ومؤشراتها،"حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي. *مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 6*(2)، الصفحات 270-290.
- عنتر عبد العال أبو قرين. (2020). *المدخل إلى التخطيط الحضري*. (1، المحرر) الدمام ، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- مجد عمر حافظ ادريخ. (2005). استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس(رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي). كلية الدراسات العليا، فلسطين: جامعة النجاح الدولية نابلس.
- محمد سمير مصطفى. (2006). *استراتيجيات التنمية المستدامة ، مقاربة نظرية وتطبيقية* (الإصدار 1، المجلد 1). بيروت، لبنان: الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة.
- محمد صالح الشيخ. (2002). *الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها* (الإصدار 1). الإسكندرية، مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- محمد عبد الهادي والي. (1983). *التخطيط الحضري ، تحليل نظري وملاحظات واقعية*. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.
- محمد علي الشناوي. (1967). *التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية الشاملة*. القاهرة، مصر: معهد التخطيط القومي.
- محمد محمد علي. (1986). *دراسات في التنمية والتنمية الاجتماعية*. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.
- مصطفى قاسم خالد. (2007). *إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- مصطفى كمال طلبه. (2006). *التنمية المستدامة ضرورة للمنطقة العربية، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة(مقدمة عامة)* (الإصدار 1). بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- ناصر مراد. (2010). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. *مجلة التواصل*(26)، الصفحات 131-157.
- نورة برياق. (2023). أساليب حماية البيئة الحضرية من التلوث واستدامتها (رؤية سوسيو ثقافية). *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 8*(3)، الصفحات 121-142.

- هاشم عبود الموسوي، وحيدر صالح يعقوب. (2006). *التخطيط والتصميم الحضري* (الإصدار 1). الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
- هاندل غونتر. (2012). إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استكهولم 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992). *منشورات الأمم المتحدة*. الأمم المتحدة: مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي.
- وسيلة بن قداح. (2017). التنمية المستدامة في الأوساط الحضرية- حالة ولاية الجزائر- (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم تخصص جغرافيا). المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر.

قائمة المراجع الأجنبية :

- Aronsson, L. (2000). *The Development of Sustainable Tourism*. London and New York: Continuum.
- Vaillancourt, J. (1998). *Évolution Conceptuelle et Historique Du Développement Durable*. Québec: L'Atelier d'aménagement, d'urbanisme et d'environnement, Deuxième édition.
- WCED. (1987). *Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future, ORIGINAL, 42 session*. United Nations: Brundtland Commission.